الردود العشرون العوالي

على وحيد عبد السلام بالي

[المقدمة]

لفضيلة الشيخ

هشام بن فؤاد البيلي

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمدُ لله -ربِّ العالمين- حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى، وصلى الله وسلم وبارك على عبد الله ورسوله محمدٍ -صلى الله عليه وسلم-، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أسأل الله -سبحانه وتعالى- بمنه وكرمه وعظيم فضله- أن يرينا الحق حقًا وأن يرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلاً وأن يرزقنا اجتنابه، وأن يجعلنا من ﴿**الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ**﴾ [الزمر: ١٨].

في حقيقة الأمرِ لقد اطّلعتُ على تفريغٍ لكلمة الشيخ (وحيد بالِي) فيما تعلّق بمسألة حد المبتدِع، ومتى يصير الرجل مبتدِعًا، ومتى يخرج الرجلُ من أهل السنة إلى أهل البدعة.

وتلك الكلمة التي تضمنت عدة مسائل أثارها خلال بحثه في هذا الموضوع سواءً ما تعلق بمسألة: الإجماع ونقضه في مسألة الخروج على الحاكم الظالم، ومسألة الحزبية وذكره الخلافَ فيها، ومسألة الديمقراطية وذكر الضرورة إليها، ومسألة -أيضًا- الرد على أتباع الشيخ (ربيع بن هادِي) في كلمته هذه التي أقامها على طريقة المناظرة وهو يرد على أتباع الشيخ (ربيع بن هادي المدخلي)، وعدة موضوعات أثارها خلال هذه الكلمة.

وقد تنقَّل بهذه الكلمة في عدة أماكن.. سمعتُ كلمته في المنصورة سماعًا، وبلغني أنه تنقَّل بها في عدة أماكن أخرى.

هذه الكلمة الحقيقة كلمة جديرةٌ أن نقفَ عندها، وأنْ نبين ما فيها؛ لأن هذه الكلمة في الحقيقة أخطرُ ما فيها أنها تناقشُ هذه المسائل -كلها- بعيدةً عن منهج السلف وطريقة السلف.

وقد حوت هذه الكلمةُ عديدًا من المغالطات ومن التجاوزات في فهم منهج السلف ما يجعل كلَّ مسلمٍ غيور على هذا المنهج أن يتتبعها وأن يرد عليها.

وبادئ ذي بدء لا بد أن نعلم أن المسلمَ ينبغي في كل أمرٍ من أموره -وهذا مما لا يخفى على أحدٍ- أن يتقيد بقال الله، قال رسولُه -صلى الله عليه وسلم-، وأن يرجع في جميع المسائل إلى كتاب الله وإلى سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وإلى فهم السلف الصالح.

طريقةُ أهل السنة والجماعة هي هذه الطريقة؛ أنَّ المسلمَ إذا جاء ليناقش أمرًا من الأمور -لاسيما ما تعلق بالعقيدة والمنهج- أنْ يرجع بفهمه إلى فهم السلف الصالح -رحمهم الله تعالى-، لا يرجع إلى فهم نفسه، ولا يرجع إلى ما يستنبطه هو من النصوص، وإنما يرجع إلى فهم السلف الصالح -رحمهم الله تعالى-.

قال -سبحانه وتعالى-: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾ [النساء: ٥٩].

وهذا مما لا يخفى على أحد، وعلى هذا دوّن أهل السنة والجماعة كتب الاعتقاد، وقرروا ما عليه أهل السنة والجماعة، وهذا مما مدوَّن في كتب أهل السنة.

فإذا أردتُ -أنا- أن أناقش أي مسألة من المسائل التي تتعلق بمنهج أهل السنة والجماعة من: الخروج على الحاكم الظالم، أو من الحزبية، أو من الحكم بغير ما أنزل الله، أو من مشابهة أصحاب الجحيم في طرقهم، وغير ذلك، ينبغي أن نرجع في ذلك إلى ما قرره السلف.

فإن السلف -رحمهم الله تعالى- قد أحاطوا علمًا بكل الوقائع والأحداث، ثم دوّنوا لنا المعتقد الذي ينبغي أن نسير عليه، وجعلوه سنةً، وجعلوه أصولاً، هذه الأصول مَن سار عليها كان من أهل السنة والجماعة، ومَن خرج عن هذه الأصول كان من أهل البدع والأهواء.

فالواجب على كل مسلم قبل أن يبحث في أي مسألة ألا يبحث في هذه المسائل بمحض إستحسانه وبمحض فهمه، وإنما ينبغي عليه أن يجعل مرجعيته في الفهم والرجوع إلى قال الله، إلى قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، إلى ما قاله أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وذلك لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**وَسَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**»، قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**الجَمَاعَةُ**».

الحديثُ الحسَن الذي رواه الترمذي وغيرُه.

قَالَ: «**الجَمَاعَةُ**»، وفي لفظٍ: «**عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ اليَوْمَ وَأَصْحَابِي**».

فصارَ ما عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابُه عمدةً في الرجوع في جميع المسائل، وصار ما عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- والصحابه هو الميزان الذي ينبغي أن نرجع إليه، وأن نقتدي به.

بعيدًا عن المهاترات -أو بعيدًا عن تبني أقوال- سواءً من هنا أو من هناك- نقولُ: هذا منهج ينبغي أن يكون، وعلى ذلك سار سلفنا الصالح -رحمهم الله تعالى رحمة واسعة-.

ولهذا ذكر اللالكائي -رحمه الله تعالى- في مقدمة كتابه الماتع «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم، ذكرَ في المقدمة -بعد أن ذكر منهج أهل الأهواء، وأنهم يتّبعون المتشابه من النصوصِ ويدعون المُحكمة- ذكرَ هذه الطريقة العقيمة التي أودت بهم إلى الهوى وإلى الوقوع في البدع.

فقال -رحمه الله تعالى- بعد هذا كله-: «نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَحْفَظَنَا مِنَ الفِتْنَةِ فِي أَدْيَانِنَا، وَأَنْ يُمَسِّكَنَا بِالإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، وَيَعْصِمَنَا بِهِمَا بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ».

ثم قال: «فَهَلُمَّ الآنَ إِلَى تَدَيُّنِ المُتَّبِعِينَ، وَسِيرَةِ المُتَمَسِّكِينَ، وَسَبِيلِ المُتَقَدِّمِينَ بِكِتَابِ اللهِ وَسُنَّتِهِ، وَالمُنَادِينَ بِشَرَايِعِهِ وَحِكْمَتِهِ، الَّذِينَ قَالُوا: ﴿**آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ**﴾ [آل عمران: ٥٣]، وَتَنكَّبُوا سَبِيلَ المُكَذِّبِينَ بِصِفَاتِ اللهِ، وَتَوْحِيدِ رَبِّ العَالَمِينَ، فَاتَّخَذُوا كِتَابَ اللهِ إِمَامًا، وَآيَاتِهِ فُرْقَانًا، وَنَصَبُوا الحَقَّ بَيْنَ أَعْيُنِهِمْ عِيَانًا، وَسُنَنَ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جُنَّةً وَسِلَاحًا، وَاتَّخَذُوا طُرُقَهَا مِنْهَاجًا، وَجَعَلُوهَا بُرْهَانًا، فَلَقَوُا الحِكْمَةَ، وَوُقُوا مِنْ شَرِّ الهَوَى وَالبِدْعَةِ؛ لِامْتِثَالِهِمْ أَمْرَ اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- فِي اتِّبَاعِ النَّبِي -صَلَّى اللهُ عُلْيِه وَسَلَّم-، وَتَرْكِهِمُ الجِدَالَ بِالبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الحَقَّ.

يَقُولُ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِيمَا يَحُثُّ عَلَى اتِّبَاعِ دِينِهِ، وَالِاعْتِصَامِ بِحَبْلِهِ، وَالِاقْتِدَاءِ بِرَسُولِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وَقَالَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿**وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾ [الزمر: ٥٥]، وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وَقَالَ -سُبْحَانَهُ-: ﴿**فَبَشِّرْ عِبَادِي الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الالبَابِ**﴾ [الزمر: ١٧]،

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]، وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]». اهـ

فهذه الآيات العظيمة المباركة التي تحث على اتباع النبي -صلى الله عليه وسلم- وعلى التمسك بحبل الله -عز وجل- من كتاب الله ومن سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هذه الآيات تجعل المسلمَ فيما يُناقِش من مسائل منضبطًا بهذه الضوابط، راجعًا إلى كتاب الله وإلى سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بفهم سلف الأمة.

لأن الجميع قد يدّعي الرجوع إلى الكتاب والسنة، لكن الفارق الجوهري -في الحقيقة- هو اتباعُ فهم سلف الأمة؛ قال -سبحانه وتعالى-: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال -سبحانه-: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فلم نجد في كتاب الله وسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وآثار صحابته إلا الحث على الاتباع وذم التكلف والاختراع، فمَن اقتصر على هذه الآثار كان من المُتَّبِعين، وكان أَوْلاهُم بهذا الإثم، وأحقهم بهذا الوسم، وأخصهم بهذا الرسم، هم أصحاب الحديث.

فلا نكون من أصحاب الحديث إلا إذا كنا على هذه الطريقة -على طريقتهم، وعلى منهجهم-؛ لاختصاصهم برسول الله -صلى الله عليه وسلم- واتباعهم لقوله، وطول ملازمتهم له، ولتحملهم لعلم النبي -صلى الله عليه وسلم-.

فهؤلاء الذين نقلوا لنا الشريعة، وانحصلت بهم أصول السنة، فوجبتْ لهم بذلك المنةُ على جميع الأمة، والدعوة لهم -من الله- عز وجل- بالمغفرة؛ فهم حملةُ علمه، ونقلةُ دينه، وسفرتُه بينه وبين أمته، وأمناؤه في تبليغ الوحي عنه، فحريٌّ أن يكونوا أولى الناس به في حياته وفي وفاته.

فلا زلنا نقول بأنّ الواجبَ أن ننضبط بفهم سلف الأمة، والحمدُ لله جميع قضايا المنهج قد قررها أهل السنة والجماعة، وقد وضعوا -الحمدُ لله- ما ينبغي على المسلم اتباعه.

ولو أننا رجعنا إلى هذا، واسترحنا -والحمدُ لله-، وأخذنا بفهم سلف الأمة، وفتحنا كتب السلف فيما قررتْ من هذه المسائل، لاسترحنا.

ولكن -للأسف الشديد- صرنا نتكلم بفهمنا نحن، ونظن أن هذا الفهمَ هو الفهمُ المنضبط والفهم المعصوم -وإنا لله وإنا إليه راجعون-.

وعليه، فإننا نقول: إن هذه الكلمة قد حوت عديدًا من المغالطات، وفي الحقيقة نحن نستطيع أن نرد على هذه الكلمة ببساطةٍ جدًا في خمس دقائق، ولا نزيد على ذلك، ولكن لما كانت المسألة -أو كانت الكلمة- حاويةً عديدًا من التجاوزات والشبهات التي نخشى أن تتمكن من قلوب إخواننا -مع وضوح الحق- قلنا: إذن لا بد أن نقف عند هذه الكلمة وقفاتٍ عديدة، ولكن هذه أجعلها مقدمة فقط لهذه الردود والوقفات التي سأقفُ -بإذن الله- تبارك وتعالى- معها مُعدِّدًا تلك الوقفات؛ حتى نُجلِّي ما في هذه الكلمة من كثير من المغالطات والتجاوزات.

ونقول: نستطيع أن نرد على هذه الكلمة -بفضل الله- سبحانه وتعالى ومنِّه وكرمه-، ونستطيع أن نرد عليها في دقائق معدودة -لاسيما وأن هذه الكلمة قد خلت من العمق العلميّ، ومن الرسوخ المنهجيّ حتى صارت قضايا هذه الكلمة قضايا عامة ليس لها مستندٌ من الأدلة الشرعية في عديد من المسائل-.

وعليه، فباختصارٍ بسيط جدًا نستطيع في خمس دقائق -وهذه تكفي في رد هذه الكلمة- ولكننا سنزيد -بعد ذلك- إن شاء الله- في الردود عليها- نستطيع أن نطالب الشيخَ (وحيدًا) فيما قرره في هذه المسائل التي ذكرها أن نطالبه -الآن- بمطلبٍ لا أظن أن الشيخ (وحيدًا) يخالف فيه، أو أن أحدًا من طلبة العلم سيسمع هذه الكلمة أن يُخالِفَ في ذلك..

لقد وضع الشيخ (وحيد) ضابطًا لحد المبتدِع، ومتى يخرج الرجل من السنة إلى البدعة، وبيَّن أنّ ذلك إنما يكون بالتزام طريقة فِرْقَةٍ من فرق الأهواء والبدع التزامًا كاملاً، أن يكون على أصول هذه الفِرْقَة.

فنحن نطالب -ببساطةٍ جدًا- الشيخَ (وحيدًا) أن يأتي بدليلِ ذلك من كتب السلف، أن يفتح لنا كتب السلف، وأن يأتي بالأدلة على هذا الأمر..

حدِّثنا من كتابٍ أن الإنسان لا يكون من أهل الهوى ولا يلحق بأهل البدع إلا إذا كان على أصول فِرقة من فرق أهل البدع كالخوارج -كما مَثَّل- والمرجئة -كما مَثَّل-، أن يكون على أصول الخوارج والمرجئة، أن يكون على أصول فِرقة -كلها- أو غالبها-..

نحن نريد من كلام السلف ما يدل على ذلك، فإن الشيخ (وحيدًا) لم ينقل نقلاً واحدًا من كتاب سلفي!!

وهذا يكفي في بيان ما قلته لكم من أنّ هذه الكلمة قد خلتْ من المستند العلميّ والدليل الشرعيّ، أليس هذا موجودًا في هذه الكلمة؟!

الأمر الثاني: أن الشيخ (وحيدًا) قد نقضَ الإجماعَ المنقولَ في عدم جواز الخروج على الحاكم الظالم بفعل (الحسين)، وبفعل (عبدالله بن الزبير)، وبفعل بعض أفراد الأمة من الصحابة الذين ذكرهم الشيخ (وحيد) في كلمته..

فنحن نطالب الشيخَ (وحيدًا) وأنا أقول له: بأن السلف قد مضتْ عليهم هذه الوقائع أو لم تمر؟

مرت أكيد.. مرت هذه الوقائع، وهم يعلمون هذه الوقائع، ومع ذلك دونوا هذه الإجماعات، فلو كانت هذه الوقائعُ ناقضةً للإجماع، فعلامَ دونوا الإجماع؟!!

ولهذا، نحن نقولُ له -وقد أورد الخلاف في المسألة بناءً على هذه الوقائع- نقول له -أيضًا- السؤال الثاني- : اذكر لنا من كتب السلف ما يشهد بأن هذه المسألة مسألة خلافية..

افتح لنا كتب السلف: كتاب اللالكائي، كتاب الصابوني، كتاب الإسماعيلي، كتاب البربهاري، أيُّ كتابٍ تختاره من كتب السلف الصالح -رحمهم الله تعالى-، أيُّ كتابٍ: اعتقاد البخاري، اعتقاد ابن المديني، اعتقاد سفيان الثوري، كل هذه الاعتقادات المنقولة عن الأئمة المعتبرين، وأظن هؤلاء أئمة -لا (مَداخِلَة)!، ولا غير (مَداخِلَة)!- هؤلاء أئمة السلف -رحمهم الله تعالى- الذين عِلمُهم مشهودٌ، والإذعانُ بفضلهم موجودٌ.

ولهذا، نقول لك: أخرجْ لنا من كتابٍ سلفي أن مسألة الخروج على الحاكم الظالم مسألة خلافية!! -وهم يعلمون هذه الوقائع-.

هذا السؤال الثاني.

السؤال الثالث: أن الشيخ (وحيدًا) ذكر أن مسألة الأحزاب هذه مسألة حادِثة!! مسألة حديثة!!، مسألة الأحزاب الموجودة هذه مسألة حديثة، وأنها لم تكن على عهد السلف الصالح -رحمهم الله تعالى-، وهذه المسألة فيها اجتهاد بين أهل العلم!!، ولهذا أورد الخلافَ في هذه المسألة.

فنحن -أيضًا- نطالبه بأن يقرأ لنا من كتب السلف بأن الحزبية هذه التي وردتْ أنّ هذه الحزبية مسألة تختلفُ عن الحزبية الأولى التي حذّر منها القرآنُ، وحذّرت منها السنة النبوية، وحذّر منها السلف الصالح، حتى صار من أصول أهل السنة والجماعة: الاجتماع ونبز الفُرْقَة.

فهذه الفُرقة التي حصلت -الآن- وتحصل في المجتمع- ولا يخلو منها عصرٌ من العصور- كيف نفرِّق بين فُرقة وفُرقة، وبين عصرٍ وعصرٍ، ونقول: بأن المسألة حديثة؟!

فنحن نريد من الشيخ (وحيد) -من خلال كتب السلف- أو من أدلة الشرعية- التفريق بين الحزبية العصرية والحزبية القديمة، أو لم تكن هناك حزبية قديمة مثلاً، ونهى القرآن ونهت السنة عن أشياء في الخيال لا واقع لها؟!!

فإذا كانت الحزبية التي حذّر منها القرآنُ والسنة موجودةً في عصر النبي -صلى الله عليه وسلم- بعد عصر النبي -صلى الله عليه وسلم- وحذّر القرآن من هذه الحزبية ومن التفرق فيها -أقصد فيما حصل في عهد النبي مما من البوادر التي كادت أن تُوجِد مثل الاختلاف بين الصحابة حينما قال رجل من المهاجرين: يا للمهاجرين، وقال رجل من الأنصار: يا للأنصار، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ، أَبِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ وَأَنا بَيْنَ أَظْهُرِكُم؟!**».

وإلا فالصحابةُ كانوا حزبًا واحدًا، لم يكن هناك بينهم اختلافٌ ولا تفرق، لكن النبي -صلى الله عليه وسلم- حينما حذّر من وجود حزبيات ومن وجود عصبية ومن وجود جاهلية..

فهل الشيخ (وحيد) يستطيع أن يُثْبِتَ لنا الفَرْقَ بين هذا وبين الأحزاب الموجودة الآن؟! وما هو أصل الاجتماع والتحذير من الفُرْقَة والاختلاف إذا كان هذا الذي يحصل -الآن- محل خلافٍ بين أهل العلم؟!

فما هي الأحزاب المحذورة؟! وما هي الأحزاب الممنوعة؟! لاسيما وأنه قد ذكر أنّ الأحزابَ منها ما ذُكر بالمدح ومنها ما ذُكر بالذم، وعليه قال: وبالتالي فلا حجة في ذلك.

فهل الله -عز وجل- ذكر الأحزابَ مادحًا إياها في القرآن -الأحزابَ بالجمع-؟! أم أنّ الله -تبارك وتعالى- مدح حزبًا واحدًا، ألا وهو حزب الله المفلحون؟!

هل -فعلاً- هناك أحزاب ممدوحة -بالجمع هكذا-؟!

هذا -طبعًا- الكلام سوف نعود نناقشه بالتفصيل، ولكن هذه المقدمة -فقط- حتى يجيبَ عن هذه الأسئلة.

كذلك ذكرَ العملَ بالديمقراطية تحت باب الاضطرار، وأن الديمقراطية حرام أو كذا أو كذا، واعترفَ بتحريم الديمقراطية، ومع ذلك قال: بأنّ العملَ بها تحت الاضطرار والحاجة يكون جائزًا.

فنحن نريد -أيضًا- أن يقدِّم لنا الأدلة على الحكم بغير ما أنزل الله حالَ الاضطرار..

والنبيُّ -صلى الله عليه وسلم- لماذا لم يحكم بغير ما أنزل الله؟! وقد وافقَ على ما عرضه أهل مكة في مكة عليه حينما طالبوه وطلبوا منه أنْ لو كان يريدُ مُلْكًا ملَّكناكَ وكذا، فعلامَ لم يأخذ النبي -صلى الله عليه وسلم- الملك ويحكم به بالتدرج، ثم -بعد ذلك- يحكم بالإسلام؟!

فالعملُ بهذا التشريع.. بالديمقراطية، العمل بالديمقراطية، والدخول في أبواب الديمقراطية -لاسيما الحكم بغير ما أنزل الله- والتي هي تشريعُ حكم الشعب نفسه بنفسه، هل يا ترى يدخل تحت حد الاضطرار أم لا؟!

فنحن نطالبه ببيان هذا.

أيضًا الشيخ (وحيد) قد ذكر أنّ هناك طائفة، وهم: أتباع الشيخ (ربيع بن هادي المدخلي)!!، وهو وغيرُه -ممن هم على أضرابه- صاروا -الآن- يتكلمون في هذا الموضوع، وقد أكثروا من الكلام منه!

وكأنّ المشكلة -الآن- أصبحت هي مشكلة (المداخلة)! و(المداخلة)! و(المداخلة)! إلى آخره مما نحتوه في هذا المجتمع، ولم يعد الناس -اليوم- يتكلمون عن (الإخوان المسلمين)، ولا عن (التبليغ)، ولا عن (الجهاد)، إنما يتكلمون عن (المداخلة)، وما فجَّر هذه القضية إلا هؤلاء الذين بَلْوَرُوها في المجتمع، وأوجدوا هذا المصطلح في المجتمع.

ونحن نطالب الشيخ (وحيدًا) خصوصًا وأنه قد طالب بالإنصاف، وقد تكلم عن الإنصاف في الرد العلميّ، وقال: بأننا نريد أن نبحث المسألة بحثًا علميًا وهكذا..

فنحن نقول له -أيضًا-: ما الدليل على وجود طائفة تُسمّى (بالمداخلة)؟! ووجود طائفة هي من أتباع (ربيع بن هادي المدخلي)؟!

هل عندك دليلٌ من كلام الشيخ (ربيع بن هادي المدخلي) أنهم جماعة، وأنهم طائفة، وأنهم، وأنهم..؟!

هل أخبرك أحدٌ من أتباع الشيخ (ربيع) -الذين تزعم أنتَ أنهم موجودون- أخبرك أنهم جماعة؟!

نحن نعلم (جماعة الإخوان المسلمين)، ونحن نعلم (جماعة التكفير)، ونحن نعلم (جماعة التبليغ)، فأيُّ وجود لهذه الجماعة وهذه الطائفة؟!

وهل الشيخُ (ربيع) له أصولٌ تُخالِف أصول أهل السنة والجماعة حتى صار بها فِرقةً وجماعةً وله أتباع؟!!

فنحن نريد الدليل على أن هذه جماعة، وإذا لم تأتِ بالدليل على أن هذه جماعة، وهذه طائفة، ويتزعمها الشيخُ (ربيع)، ولهم أتباع، وكذا وكذا وكذا، فإذا لم تأتِ فلماذا تُسمِّي هذا؟!!

ماذا تُسمِّي هذا؟! وأنتَ قد طالبتَ الإنصاف، وأنتَ تقول بالإنصاف، وتقول بعدم التنابز بالألقاب، وغير ذلك من مسائل الورع التي تذكرها -أحيانًا- بأننا لا نريد تنابزًا بالألقاب، ثم إنك مع ذلك تزعم أن هناك طائفة تُسمَّى بطائفة (المداخلة)!!، وهذه الطائفة كيت وكيت.

فنحن نريد دليلاً على أن هناك جماعة، وهناك طائفة، وهناك أتباع لشيخٍ يُسمَّى (بربيع بن هادي المدخلي)، فنريد ذلك ونطالب بذلك.

أيضًا نحن نقول: إنّ الشيخَ (وحيدًا) في كلمته قد ذكر مناظرةً بينه وبين أحدٍ من هؤلاء (المداخلة) -أتباع (ربيع بن هادي المدخلي)-..

في المناظرة الأولى كانت بين طائفتين وكان هو خارج هذه المناظرة، ثم بعد ذلك يبدو أنه أُعجب بالمناظرة جدًا، فصار ينسب الأمر إلى نفسه، وأنه يناقش (مدخليًا) وكذا وكذا..

على كلٍ، هؤلاء الذين ناظروك، مَن هم؟!!!

مَن هم؟!!

وما اسمُ هؤلاء؟!!

وهات دليلاً على أنّ ما ذكرته عنهم، هو من كلامهم.

لقد زعمتَ أن هؤلاء -أتباع الشيخ (ربيع)- إنما يتبنون قضية كيت وكيت وكيت وكيت، من ذلك مثلاً -على سبيل المثال- أنهم قالوا -في الإمامة مثلاً- أنّ الإمامةَ لا تكون إلا باختيار أهل الحل والعقد، وعليه فقد رددتَ عليهم بأن الإمامة قد ثبتت بغير ذلك.

مَن مِن هؤلاء الذين تزعم أنهم أتباع (ربيع بن هادي المدخلي).. مَن مِن هؤلاء الذين يقولون: بأن الإمامة إنما تقتصر على أهل الحل والعقد؟!!

سَمِّهُم لنا، أهو الشيخ (ربيع بن هادي المدخلي) -مثلاً-؟ أهو؟ أم أحدٌ من أتباعه؟ ومَن هم أتباعه أصلاً؟ لكن هذا من باب التنزل.

فإذا لم يكن هذا من كلام الشيخ (ربيع)، ولا ممن تزعم أنهم من أتباع الشيخ (ربيع)، فبقي أنْ يكون هذا افتراءًا عليهم!!، وأنْ يكون هذا تجاوزًا!!

فمَن هم يا ترى الذين ناظروك فقالوا مثل هذه الكلمات؟!!

وأيضًا فقد نسبتَ إليهم أنهم يقولون: بأن مجرد أن يقع الواحد في مسألةٍ يُوافِق فيها أهل البدع والأهواء وكذا يكون مبتدِعًا مباشرةً، هكذا بإطلاق، ونسبتَ ذلك إلى الشيخ (ربيع)، و(محمود الحداد)، وقلتَ ذلك بهذه الطريقة..

فهل يا ترى هذا الكلام موجودٌ؟!!

إنك لم تدلل -ولا في مسألة من هذه المسائل- بدليلٍ واحدٍ من كلامهم!!، ولم تنقل عبارةً واحدةً من عبارات الشيخ (ربيع) تدل على ذلك!!، أو أتباع الشيخ (ربيع) -كما تزعم- تدل على ذلك.

الأمر الذي بعد ذلك، نقول لك: لإنْ كان (المداخلةُ) -أو أتباع الشيخ (ربيع) على ما تقول- وهؤلاء جديرٌ أنْ يُحذَّر منهم، فهل (المداخلة) عندك شرٌّ أم (الإخوان) و(التبليغ) و(الجماعة الإسلامية) و(الجهاد) و(التكفير) و(الصوفية) وغير ذلك؟

فإما أن تقول: هم شر من هؤلاء، وإما أن تقول: هؤلاء شر منهم، وإما أن تقول: الجميعُ يتساوى.

أو أنك يمكن أن تقول: إنّ الإخوان ليسوا شرًا! -ما ندري!!- أو التبليغ ليسوا شرًا!، خصوصًا وأنكم قد وضعتم أيديكم في أيديهم وتعاونتم، وغير ذلك من هذه الأشياء.

أيًا كان الجواب، فإننا نقول لك: علامَ لم تُناقِش فكر (الإخوان)، وفكر (التبليغ)، وفكر (الجهاد)، وفكر (التكفير)، وفكر (الصوفية)، وأنتَ تعيش في بيئتهم منذ ثلاثين سنة؟!! وأنت تعيش في بيئتهم، فعلامَ لم تُناقِش؟!!

علامَ أقلق مضجعك قضية أتباع الشيخ (ربيع بن هادي المدخلي)؟!! وجمعتَ طلابك، وصرتَ تنتقل هنا وهناك، وكأنّ المسألة مسألة مصيرية، وكأنها من المسائل التي يكفرُ بها الإنسان، أو يضل بها الإنسان ضلالاً بعيدًا مبينًا، فاحتاج منك أن تجمع الطلاب: كيف نواجه هؤلاء (المداخلة) -أتباع الشيخ (ربيع بين هادي)- وكيف أننا -يعني- نواجه هؤلاء؟ خصوصًا وأن فكرهم بدأ ينتشر، وأن رءوسًا لهم بدأت تتكلم، وغير ذلك من هذه الكلمات التي ذكرتها في بعض مجالسكَ، وبعض لقاءاتك، وغير ذلك.

حتى إنكَ لتذكرُ أنّ هؤلاء ينبغي أن يُحذَّر منهم، كما ذكرتَ أنتَ في (الوادي الجديد) في محاضرة لك: أنه لينبغي أنْ نحذِّرَ منهم، ولا يُجلَس معهم، وأنهم يُهجَرون، ووو إلى آخره.

بينما (الصوفية) لما سُئلت عنهم -الذين يدعون بدويًا ودسوقيًا- قلتَ: بأن هؤلاء يحبون الله ورسوله!!، وهؤلاء كذا -يا جماعة-، وعندهم خير، وينبغي وينبغي..

فإننا نقول لك: إذن لماذا لم تتكلم عن (الإخوان)، وعن (التبليغ)، وعن غير هؤلاء من هذه الطوائف إذا كان الأمر -فعلاً- يحتاج إلى وقفاتٍ؟!!

لماذا وقفتَ مع أتباع الشيخ (ربيع بن هادي) فقط، ولم تقف مع هؤلاء -إنْ كنتَ لأمتك ناصحًا، ولمنهاج النبي- صلى الله عليه وسلم مُبلِّغًا-؟!!

فتخصيصك لهؤلاء (المداخلة) -كما تزعم- بهذا الرد وكذا، هذا لا شك أنه يُطبِّق القاعدة التي تقول: «رمتني بدائها وانسلت»، فأنتَ ومَن مثلك ممن يقول بأن هؤلاء يتعدّون على طلبة العلم، ويتعدّون على مشايخ العصر، ويُخرِجون الناس من السنة إلى البدعة بغير حق، أو كذا أوكذا، ويفترون على الناس مما هو -يعني- يُسمع للأسف الشديد في المجتمع، وعند طلاب العلم الذين تدرِّسونهم.

فإننا نقول: سبحان الله! إذا كنتم أنتم أهل الإنصاف ويعني أهل المباحثة العلمية المتجردة عن الهوى، فأين الدليل على ذلك؟!

لماذا لم تحاربوا هذا الفكرَ من (الإخوان) و(الصوفية) وغير ذلك.. لماذا ما حاربتم هذه الأفكار واقتصرت محاربتكم على هؤلاء فقط؟!

طيب، الأمرُ الذي بعد ذلك: ما هي الأصول التي خالف فيها الشيخُ (ربيع) -وأتباع الشيخ (ربيع) خالفوا فيها- السنة؛ حتى نتعلم، ونحذِّر من هؤلاء ليلاً ونهارًا؟!!

الأمرُ الذي بعد ذلك: إنْ كان خطأ هؤلاء -كما تزعمون- ليس خطئًا في الأسماء والصفات، وليس خطئًا في الخروج على الحاكم الظالم، وليس وليس إلى آخره، وإنما قد تقولون: هؤلاء يبدِّعون بغير حق أو كذا، ويُسمُّون أخطاء الناس بدعًا وكان ينبغي أن تكون أخطاءًا فقط..

فنقول لك: إذن لو افترضنا هذا، لو افترضنا وجود هذا، فهل يا تُرى هذا الخطأ، وهو: انتقال الرجل من كونه مخطئًا -فقط- إلى كونه -مثلاً- مبتدعًا، هل هذا الخطأ عندك لا يدخل في حد الاجتهاد الذي زعمتَ أنّ كثيرًا من مسائل.. حتى الأصول صارت مسائل اجتهادية: مسألة الخروج على الحاكم الظالم هذه مسألة اجتهادية!!، مسألة الأحزاب هذه مسألة اجتهادية!!، مسألة الحكم بالديمقراطية والبرلمانات وهكذا هذه مسألة اجتهادية!!، إلى غير ذلك من هذه المسائل..

ألا تكون هذه المسألة -أيضًا- مسألة اجتهادية، ونحفظ لهؤلاء -أيضًا- قدرهم، ونحفظ لهؤلاء جهدهم؟!!

أو ليس عندهم جهدٌ؟!! هؤلاء ليس عندهم جهدٌ -مثلاً-؟!!

الأمر الذي بعد ذلك، وهو العاشر تقريبًا: أنك كل ما ذكرتَ عن هؤلاء (المداخلة) ونسبته إليهم في كلماتك أنهم يحرِّمون الخروج على الحاكم الظالم، ويحرمون الأحزاب، ويحرمون الديمقراطية، ويحرمون ويحرمون إلى آخره، أفلستَ تعتقدُ أنتَ أن هذه المسائل هي من أصول أهل السنة والجماعة؟!!

أنّ السمع والطاعة لولاة الأمور -وإن جاروا-، أنّ الاجتماع ونبز الفُرقة، أنّ الحكم بما أنزل الله -عز وجل- ونبز الحكم بغير ما أنزل الله، إلى غير ذلك من هذه المسائل، ألستَ تعتقد أنها من أصول أهل السنة والجماعة؟!! أو هي مسائل فرعية عندك؟!!

وسوف نأتيك بأن هذه من أصول أهل السنة والجماعة -مما لا يخفى أصلاً على أدنى طالب من طلاب العلم-.

فهذه مسائل نريد الحقيقة الجواب عنها، ولما عَرَتِ الكلمةُ عن هذه الأجوبة -كلها-، وعن الأدلة على ما طرحه الشيخ (وحيد) في هذه الكلمة، تبين لنا أن هذه الكلمةَ تُنسَف نسفًا!!

فلم تعتمد على دليلٍ، وإنما اعتمدتْ على تصور الرجل -فقط- عن هذه المسائل، وطرحَ هذا التصور ونقله للناس هكذا نقلاً بلا دليلٍ واحد.

فلم ينقل في مسألة متى يكون الرجل مبتدعًا لم ينقل نقلاً واحدًا عن السلف!!

لم ينقل في مسألة نقض الإجماع نقلاً واحدًا عن السلف!!

لم ينقل في مسالة الأحزاب نقلاً واحدًا عن السلف!!

لم ينقل في مسألة العمل بالديمقراطية -عند الاضطرار- نقلاً واحدًا عن السلف!!

لم يقدِّم دليلاً على أن (المداخلة) جماعة!!

لم يقدِّم دليلاً على أن الذين ناظروه وقالوا هذه الكلمات أنها كلماتهم فعلاً!!

لم يقم الشيخ (وحيد) بالرد على (الإخوان)، و(التبليغ)، و(الجماعة الإسلامية)، وغير ذلك إذا كان ناصحًا للأمة!!

لم يبين الشيخ (وحيد) الأصولَ التي خالف فيها أتباع (ربيع بن هادي المدخلي) أهلَ السنة والجماعة!!

جعلَ كلامَ أهل السنة والجماعة المقرَّر في كتبهم منسوبًا إلى كلام الشيخ (ربيع بن هادي المدخلي) و(المداخلة)!! - وهذا من باب التلبيس على الناس-.

أيضًا، نختم ذلك بأننا نقول له: أين منهج أهل السنة والجماعة الذي وضحته في كلمتكَ للأمة؟!!

الشبابُ يريدون معرفة منهج أهل السنة والجماعة في مسألة الخروج، ومسألة الأحزاب، ومسألة البرلمانات، ومسألة ولاية المرأة، ومسألة التعامل مع أهل الأهواء، ومسألة الحكم بغير ما أنزل الله، الشباب لا يعرفون هذا.. هلَّا كلفتَ نفسك بمعرفة هذه الأشياء، وتعريف الأمة بها؛ لتكون ناصحًا للأمة؟!

الشبابُ -الآن- الذين يسمعونك ما عرفوا إلا أن هذه المسائل صارت مسائل خلافية!!، (ودُمْتُم!!)، والمسألة واسعة!! كالنزول على الركبتين، وكالطلاق ثلاثًا -أو واحدة-، كهذه المسائل من هذه النواحي، ولم تقرِّر منهج أهل السنة والجماعة للطلبة.

أيضًا نختم قائلين: بأنه ألستم أنتم قد وقعتم في أخطاء عديدة في مخالفة أهل السنة والجماعة في هذه الأحداث؟!! -أنتَ لا تُسمِّيها بدعًا، سَمِّها أخطاءًا- أين نُصحك للمشايخ في هذه الأخطاء؟!! أين نُصحك لنفسك أولاً -لأنك مثلهم- ولهؤلاء المشايخ؟!! أين النصح لأنفسكم في هذا؟!!

هلَّا تكلمتَ عن هذه الأخطاء بصورة علنية؛ لأنها وقعت علنية؟!!

أنتَ قد تقول أنا أُكلِّم المشايخ -مثلاً- بيني وبينهم..

طيب، علامَ لم تُكلِّم أتباع -أيضًا- (ربيع بن هادي المدخلي) بينك وبينهم؟!!

فإنْ قلتَ: هذه أخطاءٌ شائعة.

نقولُ -أيضًا-: وهذه أخطاء شائعة، فعلام لم تتكلم عن هذه الأخطاء الشائعة، وتبين هذه الأخطاء للأمة؟!!

طبعًا كل هذه الأطروحات التي طرحتها عليك في هذه المقدمة المختصرة، الحقيقة كفيلةٌ بأن تنسفَ هذه الكلمةَ وغيرها من الكلمات التي تنقلت بها هنا وهناك.. أن تنسفها نسفًا.

لكن نسأل الله -سبحانه وتعالى- أن تُحقِّقَ الإنصاف الذي دعوتَ إليه، ونسأل الله -سبحانه وتعالى- أن تُحقِّقَ هذه المسائل تحقيقًا علميًا فعلاً، ويعني أن تكون باحثًا عن الحق مريدًا له -إن شاء الله تبارك وتعالى-.

وأكتفي بهذه المقدمة، وإلى الرد بعد ذلك، والله -تعالى- أعلم.

وفرَّغه/

أبو عبدالرحمن حمدي آل زيد المصريّ

٢٢ من ذي الحجة ١٤٣٣ هـ، الموافق ٢٠١٢/١١/٧م